رسالةٌ في تقسيمِ المبنيِّ ومعرفةِ أحكامِه
للشيخ سليمان بن محمد بن أحمد بن عبد الله الكِنديّ - المتوفّى سنة 1337 هـ
دراسة وتحقيق

A Treatise on the Classification of Indeclinable Words and the Knowledge of Their Grammatical Rules -By Shaykh Sulayman ibn Muhammad ibn Ahmad ibn Abdullah al-Kindi- (d. 1337 AH)
A Study and Critical Edition

10.35781/1637-000-191-006

الباحث/ إبراهيم بن حمد بن سالم الشبيبي[1]
أ.د. عامر فائل محمد بلحاف[2]

1 محاضر في اللغة العربيّة - قسم اللغة العربيّة بجامعة الشرقيّة - سلطنة عُمان
2 أستاذ اللغة والنحو في قسم اللغة العربيّة بجامعة الشرقيّة - سلطنة عُمان

الملخص

هذا البحثُ تحقيقٌ لرسالةِ الشيخ سليمان ابن محمد بن أحمد الكنديّ في تقسيم المبنيّ ومعرفة أحكامه، وهو يقع في قسمين: الأول: الدراسة العلميّة وجاءت في ثلاثة مباحث، حرص الأولُ على التعريف بالمؤلّف من حيث: ولادته، ونشأته، وطلبه العلم، ومؤلّفاته، ووفاته، وخُصّص الثاني لمادة الرسالة العلميّة وطريقة عرضها، والأصول النحويّة فيها، والمصادر النحويّة التي اعتُمد عليها، ووصف الثالثُ مخطوطَ الرسالة، والمنهج المتبع في تحقيقها. أمّا القسم الثاني فكان للنصّ المحقَّق وفق الأسلوب المتعارف عليه بين المحقّقين والدارسين، مع عناية خاصّةٍ بضبط النصّ، والحرص على سلامته من التصحيف.

وتوصّل البحثُ إلى عددٍ من النتائج، أهمها: أنّ موضوع هذه الرسالة ليست المبنيّات بنفسها، بل في جزئيّة دقيقة فيها تتمثّل في السبب الذي جعل المبنيّ مبنيًّا وهو شبهُه بالحرف. وأنّ شواهد المؤلّف فيها كانت قليلة جدًّا، ظهرت في القرآن الكريم في ثلاثة مواضع، وفي الشعر في موضعين. وأنّ العلة النحويّة التعليميّة كانت الظاهرة الأبرز فيها وبأسلوب يسير يهدف إلى بيان سبب الحكم النحويّ للمتعلّم دون الإغراق في فلسفة العامل. وأنّ مصادر المؤلّف في الرسالة كانت ألفيّة ابن مالك، وبعض شروحها، وحواشي هذه الشروح كشرح ابن هشام الأنصاريّ، وشرح الشيخ خالد الأزهريّ، وحاشية يس العليميّ الحمصيّ على شرح التصريح.

الكلمات المفتاحية: سليمان الكنديّ، المبنيّ، وجوه شبه الاسم بالحرف، تحقيق المخطوطات، المؤلّفات العمانيّة.

ISSN : 2410-1818

A Treatise on the Classification of Indeclinable Words and the Knowledge of Their Grammatical Rules By Shaykh Sulayman ibn Muhammad ibn Ahmad ibn Abdullah al-Kindi (AH 1337d.) A Study and Critical Edition

Researcher/ Ibrahim bin Hamad bin Salem Al-Shabibi[1]
Prof. Amer Fael Mohammed Balhaf [2]

1 Arabic language lecturer - Department of Arabic Language - A'Sharqiyah University - Sultanate of Oman
ibrahim99443693@gmail.com
2 Professor of Language and Grammar- Department of Arabic Language - A'Sharqiyah University - Sultanate of Oman
amer197585@gmail.com

Abstract

This research presents a critical edition of a treatise by Shaykh Sulayman ibn Muhammad ibn Ahmad al-Kindi on the classification of indeclinable words and their grammatical rules. The study consists of two sections: the first provides a scholarly study of the author, the content and methodology of the treatise, its grammatical principles and sources, and a description of the manuscript and the methodology adopted in editing it. The second presents the critically edited text, with particular attention to accurate readings and the correction of scribal errors.

The study concludes that the treatise does not address indeclinable words in general, but rather examines the specific reason for their indeclinability, namely their resemblance to particles. The author's citations are limited to three Qur'anic and two poetic citations. Pedagogical grammatical reasoning is the most prominent feature of the treatise, as the author explains grammatical rules in a simple manner without extensive discussion of the theoretical philosophy of grammatical government. The study also shows that his main sources include Ibn Malik's Alfiyyah, its commentaries, and marginalia, particularly those of Ibn Hisham al-Ansari, Khalid al-Azhari, and Yasin al-'Alimi al-Himsi.

Keywords: Sulayman al-Kindi; indeclinable words; resemblance of nouns to particles; critical edition; Omani books

ISSN : 2410-1818

مقدّمة:

بين أيدينا أثرٌ علميّ من آثار الشيخ سليمان بن محمد الكنديّ، عَلَمٌ من أعلام عُمان في القرن الرابع عشر الهجريّ، توزّعت اهتماماته العلميّة بين علوم الشريعة من فقهٍ وأصولٍ، وتعدّتها إلى الكلام واللغة بنحوها وأدبها، وخلّف بعض المصنّفات المفيدة منها هذا العمل الذي نقدّمه اليوم مطبوعًا لأول مرّة، وهو رسالة نحويّة لطيفة ظلّت حبيسة دور المخطوطات لسنوات خلت، ويتحدّد موضوعها في الاسم المبنيّ، ووجوه شبه الاسم بالحرف، وما دار حول ذلك من مسائل وآراء واختلاف.

ويكتسب هذا العمل أهميّته في تسليطه الضوء على جانبٍ من جهود علماء عُمان في التأليف النحويّ، وهي جهودٌ بدأت من أيام عالم اللغة الأول الخليل بن أحمد الفراهيديّ، واستمرّت بمرور السنوات والقرون، مشاركةً بذلك الأمة العربيّة والإسلاميّة في حفظ علومها ومعارفها، وصيانة لسانها، وفهم نصوصها، وإتاحة هذه النصوص للأجيال التالية من الباحثين لدراستها دراسة علميّة موثوقة. كما يكتسب أهميّته في تسليطه الضوء على مصنّفات الشيخ سليمان الكنديّ.

توزّع عملنا في هذا البحث على قسمين: الدراسة والتحقيق؛ في القسم الأول عرّفنا بداية بصاحب المخطوط: نسبه، وولادته، ونشأته، وطلبه العلم، وحياته العلميّة والعمليّة، ومؤلفاته، ووفاته. ثمّ انتقلنا إلى دراسة الرسالة، فبسطنا القول في مادّتها العلميّة وطريقة عرضها، والأصول النحويّة فيها، والمصادر التي اعتمد عليها الكنديّ وأفاد منها، ليصل بنا الحديثُ إلى وصف المخطوط ومنهج التحقيق، ورأينا أنْ ننهيَ القسم بخاتمة تضمّنت أهمّ النتائج التي توصّلنا إليها. وفي القسم الثاني حقّقنا المخطوط وفق المنهج المتعارف عليه بين الباحثين والمحقّقين، مع مزيد عناية بضبط النصّ بما يعين على سلامة قراءته وفهمه، وتجلية بعض الآراء، وإيضاح بعض القضايا.

ولا يفوتنا ونحن نخرج هذا العمل إلى جمهرة الدارسين والمهتمين أن نتقدم بالشكر والعرفان لمركز ذاكرة عُمان الذي زوّدنا مشكورًا بصورة من المجموع الذي حوى هذه الرسالة مع بعض البيانات المتصلة به، والشكر موصول للأستاذ: عبد العزيز بن سيف الحارثي الذي أكرمنا بالمتابعة والتنسيق إلى أن وصلتنا النسخة.

ISSN : 2410-1818

القسم الأول: الدراسة

المبحث الأول: الشيخ سليمان بن محمد بن أحمد بن عبد الله الكنديّ

عالمٌ وفقيهٌ ونحويّ قاضٍ، من أعلام عُمان في القرن الرابع عشر، كان عالمًا مشاركًا في الفقه والعقيدة والفرائض والنحو، تولّى التدريس والقضاء، وترك عددًا من المؤلّفات التي تدلّ على سعة معارفه وتنوّع اشتغاله العلميّ. وصفه أصحابُ التراجم بأنّه قاضٍ فقيه، وعدّه محمد بن راشد الخصيبي في طبقة العلماء والقضاة الذين عاشوا في القرن الرابع عشر الهجريّ، وذكر له سؤالًا فقهيًّا وجوابه، وأشار إلى ابنه الشيخ سعود بن سليمان الكنديّ [1].

ينتسب الشيخ سليمان إلى قبيلة كِندة، كما يعُرف في بعض المصادر بالنّزوي؛ نظرًا لإقامته في نزوى وتولّيه القضاء بها، إذ كانت موطن مرحلته العلميّة والقضائيّة الأخيرة [2]. أمّا مولده فكان في بلدة الحاجر من وادي حطاط بولاية العامرات التي تتبع محافظة مسقط حاليًّا [3] سنة 1298 هـ تقريبًا الموافقة لسنة 1881م.

نشأ الشيخ سليمان الكنديّ في بيئة علميّة دينيّة، فتلقّى العلم أوّلًا على يد والده الشيخ محمد ابن أحمد الكنديّ، فتعلّم مبادئ القراءة والكتابة، وتلاوة القرآن الكريم وحفظه، وأسس العلوم الدينيّة والعربيّة، لينتقل بعدها إلى مرحلة متقدّمة من التحصيل، فدرس على يد خاله الشيخ سعيد بن ناصر الكنديّ، وكان من العلماء المشهورين آنذاك [4]، ولم يكن تكوينه العلميّ قائمًا على التعلّم الذاتيّ فقط، بل تلقّى العلم في إطار أسريّ منتظم أوّلا، ثمّ انتقل إلى حلقات كبار المشايخ، ومنها حلقات مسجد الخور في مسقط على أيدي علماء أجلّاء، وكان من أهمّ المراكز العلميّة في تلك الحقبة، وبرزت نجابتُه العلميّة بين أقرانه، فعهد إليه بعضُ شيوخه ببعض أعمال التدريس في المسجد [5].

وبقيام إمامة سالم بن راشد الخروصيّ في نزوى سنة 1331 هـ، التحق به الشيخُ سليمان، وتولّى القضاء هناك [6]، وكان لهذا المنصب أهمية بالغة بعدّ نزوى مقر الإمامة ومركز العلماء والفقهاء، والقضاء فيها بحاجةٍ إلى عالمٍ راسخٍ في الشريعة والفقه والفرائض وأصول الأحكام، وتؤكّد مؤلفاته وأجوبته النظميّة والنثريّة أهليّته لهذا المنصب، ولا تذكر المظان المدّة التي قضاها قاضيًا، لكنّها تذكر أنّه استمر فيه إلى وفاته مع تحليه بعددٍ من الصفات التي لم يغيّرها جاهٌ ولم يبدّلها منصب، فكان زاهدًا، ناسكًا، ورعًا، غيورًا على الدين، حسن الأخلاق، طيّب السيرة [7].

خلّف الشيخُ الكنديّ مصنّفاتٍ عديدةٍ ومتنوّعة، ويكشف تنوّعها عن ثقافة موسوعيّة، فلم يكن أصوليًّا أو فقيهًا أو قاضيًا فقط، بل كان أيضًا نحويًّا وأديبًا ومتكلّمًا، وقد سلك فيها مسلك العالم المعلّم الذي يقرّب المتون العلميّة للطلبة ويفصّل مجملها. ومن أشهر هذه المصنفات [8]: التحفة السنية على متن الآجروميّة، وهو مبنيّ على الشرح والتعليم والتقسيم والتقريب، وقد طبعته وزارة التراث والثقافة العُمانيّة في عام 2013م بتحقيق: حمود بن عامر الصوافي. وعقد أصول الفرائض، وهي أرجوزةٌ

ISSN : 2410-1818

في علم الفرائض والمواريث، نظم فيها أصول هذا العلم ومسائله، بقصد تقريبها إلى المتعلمين وتيسير حفظها. والبحر الفائض على عقد أصول الفرائض: وهو شرح لأرجوزته السابقة. وبداية الإمداد على غاية المراد في نظم الاعتقاد: وهو من أشهر مؤلفاته، وطبع ضمن منشورات الوزارة أيضا، وهو شرح لمنظومة الإمام نور الدين السالميّ غاية المراد في نظم الاعتقاد. وتكمن أهمية هذا الكتاب في أنّ الشيخ ألّفه بإشارة من ناظمها الإمام السالميّ [9]، ممّا يثبت مكانته عند السالميّ، وثقته بكفايته في العقيدة والشرح والتعليم. وإرشاد العبيد إلى نور التوحيد: وهو شرح لكتاب نور التوحيد للشيخ علي بن محمد ابن علي المنذريّ. ورسالة في تقسيم المبنيّ ومعرفة أحكامه، وهي موضوع تحقيقنا في هذه الدراسة. وأجوبة فقهيّة نظميّة ونثريّة.

فضلًا عن ذلك كان الشيخ سليمان شاعرًا، وله قصائد متفرّقة، ولم تُجمع في ديوانٍ مستقل، ولا يظهر أنّ الشعر كان الفنّ المفضّل والأول عنده، بل كان وسيلةً من وسائل النشر العلميّ بخاصة في: الأسئلة الفقهيّة، والأجوبة، والنظم التعليميّ، والمواعظ، وعموم المسائل الدينيّة. وقد عدّه الخصيبيّ ضمن الطبقة السادسة من الشعراء، وهم العلماء والقضاة في القرن الرابع عشر الهجريّ الذين قرضوا الشعر في فنون العلم والأدب، وإن لم تكن لهم أراجيز إلا البعض اليسير [10].

توفي الشيخ سليمان بن محمد الكنديّ ليلة الرابع عشر من صفر سنة 1337هـ، الموافقة للثامن عشر أو التاسع عشر من نوفمبر سنة 1918م، متأثرًا بداء الطاعون، ودُفن بالحذفة في نزوى [11].

ISSN : 2410-1818

المبحث الثّاني: دراسة الرسالة

أولًا: موضوع الرسالة ومادّتها العلميّة:

رسالة (تقسيم المبنيّ ومعرفة أحكامه) رسالة لطيفةٌ وضعها الشيخُ سليمان بن محمد بن أحمد الكنديّ في موضوع البناء حصرًا، وهو من الموضوعات المهمّة التي تمثّل مُفتتحًا لدروس النحو العربيّ، إذ يجدر بطالبه أوّلا أنْ يميّز بين الإعراب والبناء، ومواطن المعربات ومواطن المبنيّات، ولا غرو أنْ يبدأ سيبويه كتابه بهذا الموضوع عند حديثه عن مجاري أواخر الكلم في العربيّة، وهو أشهر مواضع الكتاب، وديباجة الحديث عن الإعراب، ذكر فيه أنّ اختلاف الحركات في أواخر الكلمات إنّما يكون بسبب اختلاف العوامل الداخلة، وفرّق بين ما يتغيّر آخره بسبب هذه العوامل وما يلزم حالةً واحدة، وهي التي عُرفت فيما بعد بمصطلح المبنيّات [12]. وجاء حديث المبرّد عنه جليًّا في الباب الذي عقده بعنوان: هذا بابُ ما يُعرب من الأسماء وما يُبنى [13]، وكذلك صنع ابنُ السرّاج في باب الإعراب والمعرب والبناء والمبنيّ [14]. وسار النحاةُ بعد ذلك على خطا هؤلاء المتقدّمين شارحين ومبيّنين متوسّعين.

والعلاقة التي تحكم البناء والإعراب هي علاقة تكامل لا تناقض أو تضادّ، وهي نظامٌ نحويّ دقيقٌ لضبط أواخر الكلمات، فحيثُ وُجد العامل ظهر الإعراب، وحيثُ كانت الكلمة شبيهة بالحرف تعيّن البناء، لذا قال النحاةُ إنّ الأصل في الحروف البناء، وأنّ الأصل في الأسماء الإعراب. وتمثّل دراستهما مدخلًا لا غنى عنه لطالب النحو، إذ يساعدانه في تتبّع الوظيفة النحويّة للكلمة، وتحديد موقعها الإعرابيّ إذا كانت معربة، أو من خلال القرائن إذا كانت مبنيّة.

وتظهر الأسماء المبنيّة في كتاب سيبويه في مواضع متفرّقة، إذ تحدّث عن المضمرات وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة في مواضع متفرقة دون أنْ يخصّصها ببابٍ واحد، وجاء بعده من جمعها في بابٍ مستقلٍ على نحو ما نجد عند الزمخشريّ الذي قال عند حديثه عن أهم الأسماء المبنيّة: "وأنا أسوقُ إليك عامّة ما بنتهُ العرب من الأسماء، إلّا ما عسى أنْ يشذّ منها، وقد ذكرناه في هذه المقدّمة في سبعة أبواب وهي: المضمرات، وأسماء الإشارة، والموصولات، وأسماء الأفعال، والأصوات، وبعض الظروف، والمركبات، والكنايات" [15].

وموضوع هذه الرسالة التي بين أيدينا ليست هذه المبنيّات بنفسها، وإنْ حملت عنوان (تقسيم المبنيّ ومعرفة أحكامه)، بل في جزئيّة دقيقة فيها تتمثّل في السبب الذي جعل المبنيّ مبنيًّا وهو شبههُ بالحرف، ووجوه هذه الشبه الأربعة: الشبه الوضعيّ، والشبه المعنويّ، والشبه الاستعماليّ، والشبه الافتقاريّ. وقد عنيتْ به الكتبُ النحويّة المتقدّمة، وخصّته ألفية ابن مالك وشروحها بمزيدِ عناية، وظاهرٌ أنّ اعتماد الشيخ الكنديّ في هذه الرسالة عليها وعلى شروحها وحواشي شروحها، مع حرصٍ على مناقشة بعض التفصيلات الدقيقة، والعلل النحويّة المتقدّمة.

ISSN : 2410-1818

بدأ المؤلفُ هذه الرسالة بتقسيم الاسم إلى معربٍ ومبنيّ، فتعريف المبنيّ بأنّه كلّ اسمٍ شابه الحرف في واحدٍ من أربعة أشياء: الوضع أو المعنى أو عدم التأثّر بالعوامل أو الافتقار اللازم، ثمّ عرّف البناء لغةً واصطلاحًا، ليشرع بعدها في شبه الاسم بالحرف في الوضع على حرفٍ واحدٍ أو على حرفين، وهو لا يكتفي بسرد الأحكام المتعلقة بهذا الشبه، بل يعرّج إلى أنواع من الشبه مهجورة، وهي ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف، وإنّه لا يُبنى لمشابهته الحرف في كونه موضوعًا على ثلاثة أحرف بل لعلةٍ أخرى.

ثم انتقل إلى الشبه في المعنى، وحديثه عن هذا الوجه هو الأطول، عرض فيه الأحكام والعلل والشواهد القرآنيّة والخلاف النحويّ، مفيدًا من شروح الألفيّة وناقلًا منها بعض الآراء. ومنه انتقل إلى الشبه الاستعماليّ؛ أو ما تعارف عليه النحاة بما شابه الحرف في عدم التأثّر بالعوامل، وكان حديثه فيه موجزًا واضحًا، عرض فيه لمفهوم (عدم التأثّر)، ولأسماء الأفعال ومعانيها وما نابت عنه، وما لم يعامل معاملتها كالمصادر النائبة عن الفعل والدالة عليه نحو: ضربًا. ليصل به الحديث إلى الشبه في الافتقار اللازم كما هو الحال في الأسماء الموصولة التي تفتقر دائمًا إلى صلة جملة، وأخرج من هذا الافتقار نحو (سبحانَ)؛ لأنّ افتقاره إلى مفردٍ لا جملة، ولفظ (يوم)؛ لأنّ إضافته إلى الجملة عارضة لا متأصّلة، و(إذ، وإذا، وحيثُ)؛ لأنّها تُبنى لافتقارها إلى جملة افتقارًا متأصّلًا.

ورغم أنّ المؤلّف كان قد ألزم نفسه في بداية الرسالة بالحديث عن المبنيّ فقط، إلا أنّه رأى أن يختم رسالته ببيانٍ مقتضبٍ عن المعرب، فذكر أنّه ما سَلِمَ من مشابهة الحرف في جميع تلك الأحوال المتقدّمة، وأنّه يأتي ظاهرَ الإعراب ومقدّره، والمقدّر عليه الإعراب إمّا أن يكون للتعذّر أو للثقل، وأنّ النصب يظهر في الأخير لخفّته.

ثانيًا: الأصول النحوية:

نقصد بالأصول النحويّة -هنا- ما اعتمد عليه المؤلّفُ من سماعٍ أو قياسٍ أو إجماع أو استصحاب حال، وما يتصل بها من احتجاجٍ وتعليلٍ نحويّ. ولأنّ الرسالة موجزةٌ جدًّا فمن المتوقّع ألّا تحفل بكثيرٍ من هذه الأصول، بيد أنّها لم تخلُ منها، إذ يقابلنا السماع أولاً في مواضع متفرّقة منها، وقد مثّل منذ القدم أصلًا مهمًّا من أصول اللغة ودليلًا من أدلتها، اعتمد عليه اللغويون قديمًا في بناء القواعد وتأصيل الأحكام: نحوًا وصرفًا ولغةً، وأطلق عليه ابن الأنباري النّقل، وعرّفهُ بأنّه: "الكلام العربيّ الفصيح المنقول بالنقل الصّحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة" [16]. وعرّفه السُّيوطِي بأنّه: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيّه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى أَن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين، نظمًا وشعرًا" [17].

استدلّ الشيخُ الكنديّ بالسماع ولم يكثر منه، فاستشهد بالقرآن الكريم في ثلاثةِ مواضعٍ فقط جميعها كانت مقتطعة من آيات، وهي قوله تعالى: ﴿**أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ**﴾ [18]، وقوله:

ISSN : 2410-1818

﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ﴾ [19]، وقوله: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [20]. واستشهد بالشعر في موضعين: أحدهما جاء منسوبًا لزهير بن أبي سُلمى ضمن نقل من كتاب التصريح، والثاني غير منسوب؛ لاختلاف الرواة في نسبته على ما يبدو. ولم يستشهد بالقراءات القرآنيّة ولا بالحديث النبويّ الشريف، ولا بكلام العرب المنثور.

بيد أنّ عنايته بالعلة النحويّة تبدو واضحةً من أوّل الرسالة إلى آخرها، إذ نقل العلل ورجّح بينها مفيدًا من حديث علماء اللغة الأوائل على العلل، وهو حديثٌ طويلٌ وكثير، إذْ كانوا يسوقونها في مؤلفاتهم ودراساتهم، كما كانوا يؤولونها ويستنبطونها ويخترعونها اعتقادًا منهم أنّها كمالٌ في الصنعة وبصرٌ بها، وهي عللٌ قريبة من علل المتكلمين، وقد تكون دونها، كما ذكر ذلك ابن جنيّ [21]. وتنقسم العلّة الغائية على ثلاثة أقسام هي: العلل الأولى (التعليميّة)، والعلل الثواني (القياسيّة أو التركيبيّة)، والعلل الثوالث (الجدليّة) [22]. وتكاد تكون العلة النحويّة الظاهرة الأبرز في هذه الرسالة، وهي عللٌ تعليميّة في المقام الأوّل تُعنى ببيان السبب، ومن ذلك قوله: "وأمّا ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف فإنّه لا يُبنى لمشابهته الحرف في كونه موضوعًا على ثلاثة أحرف بل لعلةٍ أخرى. فإنْ قلتَ: فكثيرًا ما نجد من الأسماء ما هو على ثلاثة أحرف مشابهًا للحرف ما وضعه كذلك، فما المانع من بنائه؟ قلنا: فإنّ هذا الشبه مهجور؛ لأنّ كثيرًا من الأسماء ما وضعه كذلك، فيلزمنا على زعمك بناء غالب الأسماء". وقوله عند حديثه عن (أيّ): "فإنْ قلتَ: لِمَ أَعْرَبَ الشرطيّة في قوله تعالى: ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ﴾ الآية، أليست مفيدةً معنى الشرط كـ (متى)؟ و(أيّ) الاستفهاميّة في قوله تعالى: ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ﴾ الآية، أليست هذه مفيدة أيضًا معنى الاستفهام؟ قلتُ: لضعف مشابهتهما للحرف لما عارضهما من ملازمتهما لإضافتهما إلى المفرد، وهذا من خصائص الاسم". وقوله: "فإنْ قلتَ: لمَ أُعرب (هاتانِ وهذانِ) مع أنّهما يفيدان معنى الإشارة؟ قلتُ: لضعف مشابهتهما للحرف لما عارضهما في صيغة التثنية، وهي من خصائص الأسماء". فهو يسوق العللَ بأسلوبٍ تعليميّ يسير، المراد منه بيان سبب الحكم النحويّ للمتعلّم دون الإغراق في فلسفة العامل أو السبب العقليّ العميق. وهو يعتمد فيه على الحوار بين سائلٍ ومجيب (قلتَ - قلتُ)، وهو من أكثر الأساليب فائدة في إثارة الإشكال قبل عرض الجواب، ما يجعل المتعلم أكثر استعدادًا لفهم المسألة، وهو يقرّب القواعد إلى الذهن، ويكشف عن الاعتراضات والردّ عليها، وينمّي التفكير النحويّ حين يدفع الطالب إلى محاول الإجابة قبل قراءة الجواب.

ثالثًا: مصادر الكنديّ في الرسالة:

اعتمد الشيخ الكنديّ على عددٍ من المصادر في رسالته، وهي تدور في المقام الأول حول ألفية ابن مالك وشروحها وحواشيها، أفاد منها، ونقل من بعضها بالنصّ، وكان أمينًا في النقل وفي نسبة الرأي إلى صاحبه، بل كان يعتني بضبط النقول ضبطًا محكمًا بأنْ يختمه باختصار (اهـ) أو (اهـ كلامه)، كما كان يعتني أحيانًا بالتوثيق في المتن، فينقل النصّ ويتبعه بـ (يس)، أيْ أنّه من حاشية

ISSN : 2410-1818

العليميّ على شرح التصريح، وقد يذكر (تصريح)، بمعنى: أنّ النصّ من كتاب التصريح. ومصادره الأساسيّة في هذه الرسالة هي:

1. ألفية ابن مالك في النحو والصرف: أفاد منها في ثلاثة مواضع، ونصّ فيها على ابن مالك بالاسم.
2. التوضيح: أو أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاريّ، ذكره بنصّه في موضع واحد، وأفاد منه في مواضع أخر تظهر في النصّ المحقّق.
3. شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهريّ: يعدّ من مصادر الرسالة المعتبرة، أفاد منه المؤلف في خمسة مواضع، ونصّ عليه نصًا في أغلبها.
4. حاشية الشيخ يس العليميّ الحمصيّ على شرح التصريح، وهي من الحواشي المفيدة كثيرة الفائدة غزيرة المادة، وقد نقل منها المؤلف في مواضع كثيرة، كما كانت مصدرًا للنقل من ناقل؛ إذ أفاد منها في عرض آراء علماء آخرين كالشهاب القاسميّ، واللقاني.

ISSN : 2410-1818

المبحث الثالث: وصف المخطوط ومنهج التحقيق

أولًا: وصف المخطوط:

وقفنا على نسخةٍ وحيدةٍ من مخطوط الرسالة ضمن مجموع برقم 114 يحتفظ به مركز ذاكرة عُمان، وهو مجموعٌ تعود ملكيّته إلى الشيخ سعود بن سليمان بن محمد بن أحمد الكندي ابن المؤلف وبخطّ يده، وقد احتفظت به أولًا قبل تسليم نسخة منه إلى مركز ذاكرة عُمان خزانة الشيخ أحمد بن محمد بن عيسى الحارثيّ بالقابل، ويتألّف من مواد علميّة، أولها: التحفة السنية على متن الآجروميّة في علم العربيّة للشيخ سليمان الكنديّ، فالرسالة التي بين أيدينا، فمتن بلوغ الأمل في نظم الجمل للشيخ نور الدين الساليّ، فكتاب بلوغ الأمل في أحكام الجمل للشيخ الساليّ أيضًا، ففهرس كتاب جامع أركان الإسلام، فكتاب جامع أركان الإسلام للشيخ سيف بن ناصر بن سليمان الخروصيّ.

وتبدأ هذه الرسالة من اللوح رقم 63 بترقيم جديدٍ مستقلٍ يبدأ بالرقم 1 وينتهي بالرقم 7، أيْ أنّ الترقيم فيها ترقيم صفحات لا ألواح، وقد ظهر على الصفحة الأولى من المخطوط عنوانُ الرسالة، حيث جاء: "أيضا هذه رسالة لطيفة عنه رضوان الله عليه مشتملة في تقسيم المبنيّ ومعرفة أحكامه أفردها وضعًا لذلك جزاه اللّهُ خيرًا". وهي متفقة المساطر غير مزدحمة السطور، إذ بلغ عدد السطور في الصفحة الواحدة عشرين سطرًا، أمَّا متوسط عدد الكلمات في السطر الواحد فعشر كلمات. ولم يصنع المؤلف لرسالته هذه عنوانات، وكتبها الناسخ بالمداد الأسود بخطّ النسخ الجيد، مع تلوين بعض الكلمات بالمداد الأحمر، وقلّما راعى فيه بشكلٍ عامّ قواعد إملاء اليوم، وهو غير مشكولٍ إلّا في مواضع قليلة.

وجاء في آخر المخطوط: "ولنمسك الآنَ عنانَ اليراع عن الجري في هذا المضمار، إذ ليس قصدنا الإطالة في ذلك والحمد لله. والله أعلم وأحكم. تمّت بحمد الله وحسن توفيقه هذه الرسالة اللطيفة الحجم عظيمة العلم، جزى الله مؤلفها خير الجزاء، ورضي عنه وأرضاه، آمين. وكان تمام نسخها في يوم 12 من شهر صفر سنة 1353 بمسجد المتهدّمات على يد ابن مؤلفها سعود بن سليمان بن محمد بن أحمد الكنديّ العمانيّ، عفا الله عنه، وجعله حاملًا للواء العلم الشريف، والحمد لله، اللهم آمين".

ثانيًا: منهج التحقيق: اعتمدنا في تحقيقنا هذه الرسالة على المنهج المتعارف عليه بين المحقّقين، ويتمثل في:

أ. نسخ المخطوط في المتن وفق قواعد الإملاء المتعارف عليها اليوم.

ب. تخريج الآيات القرآنيّة المستشهد بها، والشواهد الشعريّة وهي في مجملها قليلة.

جـ. العناية بضبط الأمثلة النحويّة، وضبط بعض الألفاظ التي قد تسبّب لبسًا.

د. مقابلة بعض الآراء التي ذكرها المؤلف بآراء النحاة من غير تفصيلٍ مملّ، ومن غير تحميل الحاشية أكثر ممّا تحتمل.

ISSN : 2410-1818

هـ. الحرص على عدم التصرف بالنصّ باستثناء مواضع يسيرة تقتضي التدخل، وقد حصرنا ما أضفناه بين معقوفين [ ].

و. إثبات أرقام صفحات المخطوط كما وردت وحصرها بين قوسين معقوفين.

ز. وضع علامات الترقيم المعتمدة في الرسالة.

ح. إلحاق صورٍ لصفحة الرسالة الأولى والأخيرة من المخطوط.

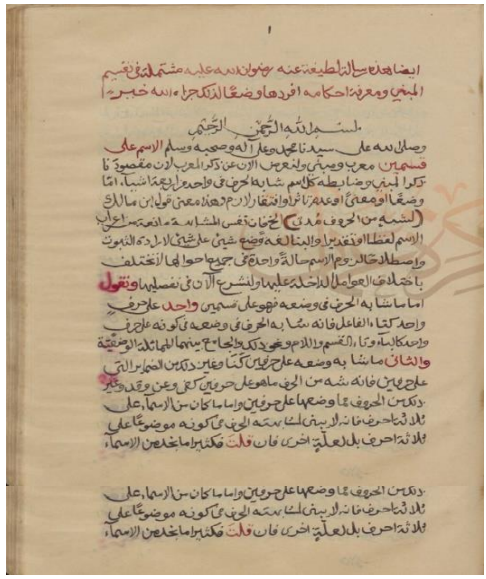

الصفحة الأولى من المخطوط

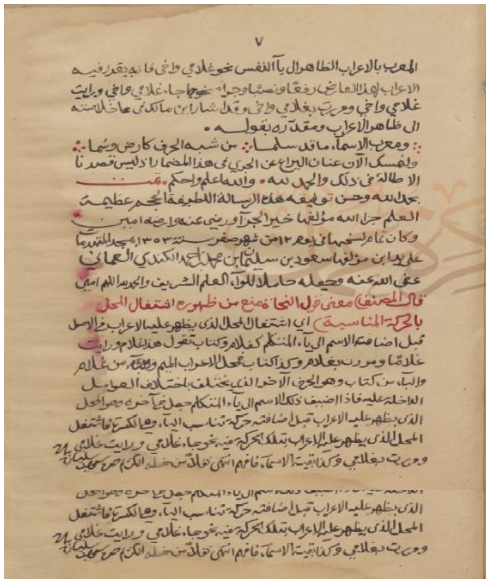

الصفحة الأخيرة من المخطوط

ISSN : 2410-1818

القسم الثاني: النَّصُ المُحَقَّق:

بسمِ اللّهِ الرحمنِ الرحيم، وصلّى اللّهُ على سيّدنا محمّد وعلى آلهِ وصحبِه وسلّم.

الاسمُ على قسمين: معرب ومبنيّ، ولنُعْرِضِ الآن عن ذكر المعرب؛ لأنّ مقصودَنا ذكرُ المبنيّ، وضابطه: كلُّ اسمٍ شابه الحرفَ [23] في واحدٍ من أربعة أشياء؛ إمّا وضعًا أو معنى أو عدم تأثّر أو افتقارًا لازمًا [24]، وهذا معنى قول ابن مالك [25]: لشبهٍ من الحروف مُدني... إلخ [26]. فإنّ نفس المشابهة مانعةٌ من إعراب الاسم لفظًا أو تقديرًا. والبناءُ لغةً: وضع شيءٍ على شيءٍ لإرادة الثبوت [27]، واصطلاحًا: لزوم الاسم حالة واحدة في جميع أحوالها لا تختلف باختلاف العوامل الداخلة عليها [28].

ولنشرع الآن في تفصيلها ونقول: أمّا ما شابه الحرف في وضعه فهو على قسمين: واحد على حرف واحد كـ (تاء الفاعل)، فإنّه شابه الحرفَ في وضعه في كونه على حرف كـ: الباء، وتاء القسم، واللام، ونحو ذلك، والجامع بينهما المماثلة الوضعيّة [29]. والثاني: ما شابه وضعه على حرفين، كـ (نا) وغير ذلك من الضمائر التي على حرفين، فإنّه شبهٌ من الحرف ما هو على حرفين، كـ: في، وعنْ، وقدْ، وغير ذلك من الحروف ممّا وَضْعها على حرفين. وأمّا ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرفٍ فإنّه لا يُبنى لمشابهته الحرفَ في كونه موضوعًا على ثلاثة أحرفٍ بل لعلةٍ أخرى، فإنْ قلتَ: فكثيرًا ما نجد من الأسماء [1] ما هو على ثلاثةِ أحرفٍ مشابهًا للحرف ما وضعه كذلك، فما المانع من بنائه؟ قلنا: فإنّ هذا الشبهَ مهجورٌ؛ لأنّ كثيرًا من الأسماء ما وضعه كذلك، فيلزمنا على زعمك بناء غالب الأسماء [30]. قال صاحب التصريح [31]: "فإنْ قيل: نحنُ نجدُ بعض الأسماء الثلاثيّة مبنيًّا كـ (نحنُ)؟ فالجواب: إنّ بناء نحو (نحنُ) ليس لهذا الشبه، بل لشبهٍ آخر" [32] اهـ تصريح. قال العلامة يس [33] في حواشي التصريح: "وهو الشّبه الجموديّ [34] أو الافتقاريّ، أو اختلاف صيَغها لاختلاف معانيها [35]، والصحيح إنّ بناءها للشبه الوضعيّ، وبناء نحو (نحنُ) من طريق الجمل [36]؛ لأنّ أصل الضمائر أنْ تكون على حرف أو حرفين" [37] اهـ يس.

وأمّا ما شابه الحرفَ في معناه، فهو على قسمين: أحدهما: ما شابه حرفًا موجودًا كأسماء الاستفهام نحو: متى، فإنّها شابهتْ همزة الاستفهام في إفادتها معنى الاستفهام نحو: متى يقومُ زيدٌ؟ ومتى الشرطيّة أيضًا نحو: متى تقمْ أقمْ، فإنّها أفادت معنى الشرط كـ (إنْ) الشرطيّة في أنّ كلًّا منهما يفيد معنى الشرط [38]. فإنْ قلتَ: لِمَ أَعْرَبَ الشرطيّة في قوله تعالى: ﴿**أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ**﴾ [39] الآية، أليست مفيدةً معنى الشرط كـ (متى)؟ و(أيّ) الاستفهاميّة في قوله تعالى: ﴿**أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ**﴾ [40] الآية، أليست هذه مفيدة أيضًا معنى الاستفهام؟ قلتُ: لضعف مشابهتهما للحرف لما عارضهما من ملازمتهما لإضافتهما إلى المفرد، وهذا من خصائص الاسم [41].

والثاني: ما شابه حرفًا غير مُوجَدٍ [42] كأسماء الإشارة، فإنّ العرب لم تضع للإشارة حرفًا، ولكنْ كان ينبغي أنْ يُوضع لها حرفٌ كبقية المعاني التي وضعوا لها حروفًا [2] دالّةً عليها كما وضعوا

ISSN : 2410-1818

للتمني ليتَ، وللترجّي لعلَّ، وغيرذلك من المعاني الموضوع لها حرف، كما وضعوا للتنبيه الهاء، وللخطاب الكاف [43]. وقد اكتنفَ الإشارة حرفان: أحدهما للتنبيه والثاني للخطاب في نحو: هذان، فوضعوا للتنبيه هاءً وللخطاب كافًا، وتركوا الإشارة بلا حرفٍ. قال العلّامة يس في حواشي التصريح: "قيل: وقد وضعوا لذلك لام العهد؛ لأنّها بالإشارة إلى معهودٍ بين المتكلم والمخاطب، وهو حرفٌ غايته أنّها للإشارة الذهنيّة ولا فرق بينها [44] وبين الخارجيّة" [45] اهـ كلامه. وهو قريبٌ، لولا اتفاق النحاة على عدم الوضع لذلك. فإنْ قلتَ: لمَ أُعرب (هاتانِ وهذانِ) مع أنّهما يفيدان معنى الإشارة؟ قلتُ: لضعف مشابهتهما للحرف لما عارضهما في صيغة التثنية [46] وهي من خصائص الأسماء [47]. قال في التصريح: "وهذا القول ملفّق من قولين: فإنّ مَن قال إنّهما معربانِ قال بتثنيتهما حقيقة، ومن قال إنهما مبنيّان قال: جيء بهما على صورة المثنى، وليسا مثنّيينِ حقيقة، وهو الأصحّ؛ لأنّ مِن شرط التثنية قبول التنكير، وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف" [48]، إلى أنْ قال: "ففي حالة الرفع وُضِعا على صيغة المثنى المرفوع، وفي حالة الجرّ والنّصب وُضِعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب"، إلى أنْ قال: "وإنّما أعربَ (هذان وهاتان) يقتضي أنّهما مثنيان كالقول الأول [49]، وقوله ثانيًا: (لمجيئهما على صورة المثنى)، يقتضي أنّهما ليسا بمثنّى حقيقة كالقول الثاني، وإذا جمع بين طرفي كلامه [50] أنتجَ [3]كونهما معربين مع عدم تثنيتهما، وهذا قولٌ ثالثٌ لم أقف عليه" [51] اهـ كلامه.

وحاصل كلامه التسليم لكونهما معربين، ودعواه التلفيق مع تسليمه لمعربيهما لا تجدي شيئًا أصلًا، وليس تحت ما قاله كبيرُ طائل؛ لأنّ دعواه التلفيق من معربين ومبنيّ يلزم من ذلك أنْ لا ينتج قولًا بين القولين ولا ثالث لهما، بل قوله أنتج قولًا ثالثًا وهو كونهما معربين مع عدم تثنيتهما هو عين ما قاله صاحب التوضيح [52] من أنّهما أعربا لمشابهتهما للمثنّى [53]. قال العلامة يس في حواشي التصريح: "قال الشهاب القاسميّ [54]: "الوصف بصورة المثنّى لا يُنافي أنّه مثنّى حقيقة، إذْ يصدق على أفراد المثنّى أنّه [على] [55] صورته، غاية الأمر أنّه موهمٌ، فالتلفيق ممنوعٌ على أنّه يمكن منع الشرط المذكور، ولو سلم فيكفي تقدير التنكير وفرضه" [56] اهـ. وقال أيضا: "قال اللقاني [57]: إنّ [في] [58] قوله: على صورة المثنى إشارة إلى أنّ تثنيتهما الحقيقيّة (هذيان وهتيان) بقلب ألف (ذا وتا) ياءً كالفَتَيَان [59]، فتثنيتهما ههنا بحذف ألف (ذا)، فهما على صورة المثنّى لا على قياسه، وكونهما كذلك محقّق أنّهما معربان لا مبنيّان؛ لأنّ ذلك حقَّق كون الألف الموجودة ألفَ إعرابٍ لا ألف (ذا وتا)" [60] اهـ يس. غاية الأمر تحقُّق إعرابهما كما لا يخفى على المتأمّل.

وأمّا ما شابه الحرف في عدم التأثّر، والمراد بعدم التأثّر في أنّه يؤثّر في غيره ولا يؤثّر فيه غيرُه [61]: ما نابَ عن الفعل في تضمّنه معناه كأسماء الأفعال وأسماء الأصوات؛ لأنّها [62] تؤثّر في غيرها ولا يؤثّر فيها، نحو: هيهاتَ، وصَهْ، ووَاه، فهيهاتَ بمعنى بَعُدَ، وصهْ بمعنى اسكتْ، وواه بمعنى [4] أتوجعُ، فالأوّل ناب عن فعلٍ ماضٍ، والثاني عن فعلِ أمر، والثالث عن فعلٍ مضارع. وإنما بُنيَ هذا النوع لمشابهته الحرفَ في عدم التأثّر بالعامل، وإنْ كانت دالة على أفعالٍ ونائبة عنها، كما أنّ لعلّ في نيابتها عن

ISSN : 2410-1818

الترجي، وليتَ عن التمنّي، فلا يدخل عليها عامل، فضلًا عن الثاني فيها، كذلك أسماء الأفعال والأصوات، لا لفظًا ولا تقديرًا. قال في التصريح: "وأمّا قول زهير [63]:

وَلِـنَـعْـمَ حَشْـوُ الـدِّرْعِ أنْـتَ إذَا دُعِـيـت نَـزالِ وَلُجَّ في الـذُّعْـرِ [64]

فمن الإسناد إلى اللفظ، أي: إذا دُعيت هذه الكلمة" [65] اهـ. ونَزَالِ: اسم فعل بمعنى انزلْ، وكذا دَرَاكِ: بمعنى ادركْ، وكَتَابِ: بمعنى اكتبْ، وقَتَالِ: بمعنى اقتلْ [66]. فإنْ قلتَ: لمَ أعرب المصدر مع أنّه نائب عن الفعل ودالّ عليه؟ قلتُ: إنّما أُعربَ المصدر لدخول العوامل عليه وتأثيرها [67] فيه لفظًا أو تقديرًا، وبهذا فارقَ أسماء الأفعال، ففي نحو: ضربًا زيدًا، منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسّره نفس المصدر أيْ: اضربْ ضربًا زيدًا، ويُرفع أيضًا نحو: ضَرْبُ زيدٍ شديدٌ، ويجرّ نحو: عجبتُ من ضربكَ العبدَ، وينوب عن الفعل كما هو المشهور.

وأمّا ما شابه الحرف في افتقاره إلى غيره الأسماءُ الموصولة، فإنّها شابهت الحرف في افتقارها إلى غيرها وهي الصلة، إذ لا يتمّ معناها بدون صلتها [68]، وإلى هذا المعنى أشار ابنُ مالك في خلاصته [69] بقوله: "وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا" [70]، وافتقارها إلى جملة، وبهذا المعنى خرج مثل (سُبْحَانَ)، فإنّه وإنْ كان مفتقرًا، لكنّ افتقاره إلى مفرد [71]. فإنْ قلتَ: لِمَ أُعربَ (يوم) وهو مضافٌ إلى [5] جملةٍ في [72] قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾؟ [73] قلتُ: لأنّ إضافته إلى الجملة عارضةٌ لا متأصّلة، وما نحن فيه مفتقرٌ إليها افتقارًا متأصّلًا [74]، ألا ترى أنّ يومًا يُقطع عن الإضافة في بعض التراكيب نحو: صمتُ يومًا، ويُضاف أيضًا إلى مفردٍ نحو: صمتُ يومَ الجمعةِ؟ وهذا لا يخفى على مُحَصِّل [75] فتأمّلْ. وكذلك (إذ وإذا) من ظروف الزمان، و(حيثُ) من ظروف المكان؛ فإنّها تُبنى أيضًا لافتقارها إلى جملة افتقارًا متأصّلًا [76]. فإنْ قلتَ: فقد ورد إضافته إلى مفردٍ في نحو قول الشاعر:

وَنَطْعُنُهُم تَحْـتَ الحُبى[77] بعـدَ ضَـرْبِهِم بِبِيضٍ الـمَوَاضِـي حَيْـثُ لَيَّ العَمَـائِمِ [78]

فلِمَ بُنيَ؟ قلنا: هنا إضافته إلى مفردٍ نادر، ولا عبرة بالنادر، ولا يفضي إلى فساد ما نحن فيه [79]. قال العلامة يس في حواشي التصريح: "فإنْ قلتَ: إنّ (إذْ وإذا) [80] ملازمان الإضافة مع بنائهما، والقياس يقتضي[81] إعرابهما كما أُعربت (أيّ) لملازمتها للإضافة؟ قلتُ: إضافتهما كَلَا إضافة؛ لأنّهما يُضافان إلى جملة، والإضافة إليها في نية الانفصالِ، فكأنّهما غيرُ مضافين" [82] اهـ.

ثم شرع المصنّفُ رضيه [83] اللّهُ في بيان المعرب فقال: والمعربُ: ما سَلِمَ من مشابهة الحرف في جميع تلك الأحوال المتقدّمة [84]، وهو على قسمين: ظاهر الإعراب كـ: زيد وعمرو، ومقدّره كـ: الفتى والقاضي. فـ: زيدٌ وعمرو يظهر فيهما الإعرابُ رفعًا نحو: جاءَ زيدٌ وعمرٌو، ونصبًا نحو: رأيتُ زيدًا وعمرًا، وجرًّا نحو: مررتُ بزيدٍ وعمرٍو. والمقدَّر عليه الإعراب إمّا أنْ يكون لتعذّرِ ظهوره أصلًا؛ أي رفعًا ونصبًا وجرًّا، أو لثقل الرفع والجرّ [85] كما في (القاضي)، ويظهر النصبُ عليه لخفّته أو لإضافة [6]

ISSN : 2410-1818

المعرب بالإعراب الظاهر إلى ياء النَّفْس [86] نحو: غُلامِي وأخِي، فإنّه يُقدَّر فيه الإعراب لهذا العارض رفعًا ونصبًا وجرًّا نحو: جاءَ غلامِي وأخِي، ورأيتُ غُلامِي وأخِي، ومررتُ بغلامِي وأخِي، وقد أشار ابنُ مالك في خلاصته إلى ظاهر الإعراب ومقدَّره بقوله:

وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَـ: أَرْضٍ وَسَمَا [87]

ولنمسكْ الآن عنانَ اليراعِ عن الجري في هذا المضمار، إذ ليس قصدنا الإطالة في ذلك والحمد لله. والله أعلم وأحكم. تمّت بحمد الله وحسن توفيقه هذه الرسالة اللطيفة الحجم عظيمة العلم، جزى اللهُ مؤلّفَها خيرَ الجزاء، ورضي عنه وأرضاه، آمين. وكان تمام نسخها في يوم 12 من شهر صفر سنة 1353 بمسجد المتهدّمات [88] على يد ابن مؤلفها سعود بن سليمان بن محمد بن أحمد الكنديّ العُمانيّ [89]، عفا اللهُ عنه، وجعله حاملًا للواء العلم الشريف، والحمد لله، اللهم آمين [90].

ISSN : 2410-1818

خاتمة:

عني هذا البحث بتحقيق ودراسة مخطوطٍ نحويّ عمانيّ للشيخ سليمان بن محمد الكنديّ، وهو رسالةٌ في تقسيم المبنيّ ومعرفة أحكامه، وهي رسالةٌ لطيفة تقع في عددٍ محدودٍ من الصفحات ضمن مجموع حوى بعض الكتب المفيدة. وقد خرج بعد تحقيقه للنصّ ودراسته بالنقاط الآتية:

1. قدّم البحثُ لأول مرةٍ رسالة الشيخ الكنديّ في تقسيم المبنيّ ومعرفة أحكامه محقّقة تحقيقًا منهجيًّا اعتنى في المقام الأول بضبط النصّ الذي بدا في مواضع متعدّدة بحاجة إلى ضبطٍ وتصويب، ومدروسةً دراسةً علميّة وافية، عرّفت بالمؤلّف، وتتبعت طريقته في عرض المادة العلميّة، واستشهاداته، ومصادره.
2. كشف البحث أنّ موضوع هذه الرسالة ليست المبنيّات بنفسها، وإنْ حملت عنوان (تقسيم المبنيّ ومعرفة أحكامه)، بل في جزئيّة دقيقة فيها تتمثل في السبب الذي جعل المبني مبنيًّا وهو شبههُ بالحرف، ووجوه هذه الشبه الأربعة: الشبه الوضعيّ، والشبه المعنويّ، والشبه الاستعماليّ، والشبه الافتقاريّ.
3. أظهر البحث أنّ شواهد المؤلف كانت قليلة جدًّا، ولا غرو في ذلك؛ لأنّ الرسالة موجزة، ومثل هذه الأعمال لا تحفل عادةً بكثير شواهد، فاستدلّ الشيخ الكنديّ بالسماع ولم يكثر منه، فاستشهد بالقرآن الكريم في ثلاثة مواضع، وبالشعر في موضعين، ولم يستشهد بالقراءات القرآنيّة ولا بالحديث النبويّ الشريف، ولا بكلام العرب المنثور.
4. بدت العناية بالعلة النحويّة واضحة في الرسالة، بل إنّها الظاهرة الأبرز فيها، إذ ساق المؤلّفُ العللَ التعليميّة في المقام الأول والتي تُعنى ببيان السبب، وهو يسوقها بأسلوبٍ تعليميٍّ يسير، المراد منه بيان سبب الحكم النحويّ للمتعلّم دون الإغراق في فلسفة العامل أو السبب العقليّ العميق.
5. تتبع البحثُ مصادرَ المؤلّف في الرسالة، وقد كشف هذا التتبّع مصادره الأساسيّة التي كان يعتمد عليها وينقل منها نقلًا أمينًا وهي: ألفية ابن مالك في النحو والصرف، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاريّ، وشرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهريّ، وحاشية الشيخ يس العليميّ الحمصيّ على شرح التصريح.

ISSN : 2410-1818

الهوامش:

(1) انظر: شقائق النعمان 162/3.

(2) انظر: شقائق النعمان، فهرس الجزء الثالث (الكنديّ النزويّ). ومعجم أعلام الإباضيّة قسم المشرق ص219.

(3) انظر: معجم القضاة العمانيين 411/1. ومعجم الفقهاء والمتكلمين الإباضيّة 148/2.

(4) انظر: المرجعين السابقين والصفحات نفسها.

(5) انظر: معجم القضاة العمانيين 411/1.

(6) انظر: نهضة الأعيان ص228. ومعجم أعلام الإباضية قسم المشرق ص219. ومعجم القضاة العمانيين 411/1.

(7) انظر: نهضة الأعيان ص228.

(8) انظر مصنّفاته في: معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضيّة 149/2 و150.

(9) انظر: معجم القضاة العمانيين 411/1.

(10) انظر: شقائق النعمان 106/3 و 161.

(11) انظر: معجم القضاة العمانيين 411/1. ومعجم الفقهاء والمتكلمين الإباضيّة 149/2.

(12) انظر: الكتاب 1/ 13.

(13) انظر: المقتضب 3/ 171.

(14) انظر: الأصول في النحو 1/ 45.

(15) المفصّل ص 165.

(16) لمع الأدلة ص 81.

(17) الاقتراح ص 74.

(18) سورة القصص 28.

(19) سورة الأنعام 81.

(20) سورة المائدة 119.

(21) انظر: الخصائص 1/ 48، 148.

(22) تنظر أقسام العلة باستفاضة في: الأصول لتمّام حسّان ص 171 وما بعدها.

ISSN : 2410-1818

(23) من النحاة من استعمل عبارة (معنى الحرف) على نحو ما نجد عند أبي علي الفارسيّ، إذ قال: "وإنّما يلزم بناء الاسم متى تضمَّن معنى الحرف، فأمّا إذا لم يتضمن معنى الحرف، لم يجب أن يُبنى". التعليقة على كتاب سيبويه 1/ 354.

(24) في المخطوط: أو افتقار لازم.

(25) جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائيّ الجياني، وُلد بجيّان في الأندلس سنة 600 هـ، أو 601 هـ، وانتقل إلى دمشق فتوفي فيها. ذاع صيتُه فكان من أشهر علماء عصره في اللغة والنحو والتصريف والقراءات، وله من التصانيف: الألفيّة في النحو، وتسهيل الفوائد وشرحه، والكافية الشافية، وسبك المنظوم وفك المختوم، ولامية الأفعال، وعدة الحافظ وعمدة اللافظ، وغيرها كثير. توفي سنة 672 هـ. تنظر ترجمته في: الوافي بالوفيات 1/ 165، بغية الوعاة 1/ 130، الأعلام 6/ 233.

(26) قال ابنُ مالك:

وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي ... لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي
كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ: جِئْتَنَا ... وَالْمَعْنَوِيِّ فِي: مَتَى، وَفِي: هُنَا
وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا ... تَأَثُّرٍ، وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا

ألفية ابن مالك، ص 106.

(27) التعريف بنصّه تقريبًا عند الكفوي، قال: "البناء، لُغَة: وضع شَيْءٍ على شَيْءٍ على صفة يُرَاد بهَا الثُّبُوت". الكليات، ص 241.

(28) انظر: المسائل العسكريّات ص 109، علل النحو لابن الورّاق ص 149، المفصّل ص 33.

(29) لم نقف على هذا المصطلح في المظان التي عدنا إليها، ويبدو أنّه من اختيارات المؤلّف، وظاهرٌ أنّ مراده به المشابهة في الوضع.

(30) قال الشيخ خالد الأزهريّ، قال: "فإن قيل لِمَ لمْ يُبنيا لشبههما بالحروف الموضوعة على ثلاثة أحرف كـ (نعم وبلى)؟ فالجواب: أنّ هذا الشبه مهجورٌ؛ لأنّ أكثر الأسماء موضوعٌ على ثلاثة أحرف، فيلزم أنْ يكون غالب الأسماء مبنيّا". شرح التصريح على التوضيح 1/ 42.

(31) خالد بن عبد الله الأَزهري، ويُعرف بالوقّاد، من أهل مصر، ولد بجرْجَا من صعيد مصر سنة 838 هـ، ونشأ وعاش بالقاهرة. اشتغل بالعلم فبرع، وانتفعت به الطلبة لوضوح مؤلفاته، ومنها: المقدّمة الأزهريّة في علم العربية، وشرح الآجروميّة، وشرح البردة، وشرح المقدّمة الجزريّة في التجويد، والألغاز

ISSN : 2410-1818

النحويّة. توفي سنة 905 هـ. تنظر ترجمته في: درة الحجال في أسماء الرجال 1/ 260، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة 1/ 190، سلّم الوصول إلى طبقات الفحول 2/ 74.

(32) شرح التصريح على التوضيح 1/ 43. سرد الخلاف في علة بناء الضمائر بعد ذلك بقوله: "وألفاظ الضمائر كلّها مبنيّة وجوبًا... واختُلف في سبب بنائها، فقيل: شبه الحرف في المعنى؛ لأنّ كلّ مضمرٍ مضمَّن معنى التكلّم أو الخطاب أو الغيبة، وهي من معاني الحروف. وقيل: شبه الحرف في الوضع؛ لأنّ أكثر المضمرات على حرفٍ واحدٍ أو حرفين، وحمل الأقلّ على الأكثر. وقيل: شبه الحرف في الافتقار؛ لأنّ المضمرَ لا تتمّ دلالته على مسمّاه إلا بضميمة مشاهدة أو غيرها. وقيل: شبه الحرف في الجمود. وقيل: اختلاف صيغه لاختلاف معانيه. وقيل غير ذلك". 1/ 100 - 101.

(33) ياسين بن زين الدين بن أبي بكر الحمصيّ، الشهير بالعليميّ، شيخ عصره في علوم العربيّة، نحويّ وبيانيّ ومتكلّم، ولد بحمص، ونشأ واشتهر وتوفي بمصر، اشتُهر بحواشيه على المصنّفات، ومنها: حاشية على ألفية ابن مالك، وحاشية على متن القطر وشرحه للفاكهي، وحاشية على شرح التلخيص المختصر للسعد التفتازاني، وحاشية على فتح الرحمن شرح لقطة العجلان في الأصول، وحاشية على شرح الاستعارات، وحاشية على شرح السنوسيّ في التوحيد، وحاشية على التصريح شرح التوضيح. توفي سنة 1061 هـ. تنظر ترجمته في: الأعلام 8/ 130، معجم المؤلفين 13/ 177، الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة 3/ 2876.

(34) الشبه الجموديّ: هو مشابهة الاسم للحرف في عدم التصرّف في لفظه، بحيث يلزم صورة واحدة، فلا يقبل ما يقبله الاسم المتمكّن من التثنية والجمع والتصغير ونحوها، فيكون هذا الشبه علةً لبنائه. انظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 1/47.

(35) في المخطوط: واختلاف صيَغها أو اختلاف معانيها.

(36) في المخطوط: الجمل.

(37) حاشية يس على التصريح، 1/ 48، وقال السيوطي: "وقد يجتمع في مبنيّ شبهان فأكثر ومن ذلك المضمرات، فإنّ فيها الشبه المعنويّ، إذْ التكلم والخطاب والغيبة من معاني الحروف، والافتقاريّ؛ لأنّ كلّ ضميرٍ يفتقر إلى ما يفسّره، والوضعيّ إذْ غالب الضمائر على حرفٍ أو حرفين، وحمل الباقي عليه؛ ليجريَ الباب على سننٍ واحد". همع الهوامع 1/ 70.

(38) انظر: أوضح المسالك 1/ 55، شرح ابن عقيل 1/ 30 - 31، شرح التصريح 1/ 43.

(39) سورة القصص، 28.

(40) سورة الأنعام، 81.

(41) انظر: أوضح المسالك 1/ 55، شرح شذور الذهب للجوجري 1/ 277، شرح التصريح 1/ 43.

ISSN : 2410-1818

(42) أي: موجود.

(43) انظر: شرح التصريح 1/ 44، وتأثّر المؤلف به واضح بيّن.

(44) في المخطوط: بينهما، والصواب ما أثبتناه.

(45) حاشية يس على التصريح 1/ 49.

(46) في المخطوط: التشبيه، والصواب ما أثبتناه.

(47) انظر: شرح التصريح 1/ 44.

(48) شرح التصريح 1/ 44.

(49) تظهر العبارة هنا غير واضحةٍ لوجود سقطٍ في النقل، وعبارة الأزهريّ هي: "«فقوله: أولا (وإنما أعرب هذان وهاتان) يقتضي أنهما مثنيان حقيقة كالقول الأول". شرح التصريح 1/ 44.

(50) في المخطوط: وإذا اجتمع بين ظرف كلامه، والتصويب من شرح التصريح.

(51) شرح التصريح 1/ 44.

(52) أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاريّ، النحويّ الفاضل، العلّامة المشهور، والعالم المشارك في المعاني والبيان والعروض والفقه وغيرها. ولد في ذي القعدة سنة 708 هـ، وقرأ العربية وأقام بمكة، وتوفي بمصر. تصانيفه كثيرة جدّا منها: مغنى اللبيب عَن كتب الأعاريب، والتوضيح على ألفية ابن مالك، وشذور الذَّهَب وشرحه، وقواعد الإعراب، وَشرح قصيدة بانت سعاد، وغيرها كثير. توفي سنة 761 هـ. تنظر ترجمته في: بغية الوعاة 2/ 68، درة الحجال في أسماء الرجال 3/ 351، معجم المؤلفين 6/ 163.

(53) نصّ عبارة ابن هشام: "وإنما أعرب (هذان وهاتان) مع تضمّنهما لمعنى الإشارة؛ لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى، والتثنية من خصائص الأسماء". أوضح المسالك 1/ 56.

(54) شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الرحمن القاسميّ، يُعرف بالخلوف، شاعر تونسيّ أصله من فاس، ومولده بقسنطينة، وشهرته ووفاته بتونس. اتصل بالسلطان عثمان الحفصيّ، وأكثر من مدحه. له من المؤلفات: ديوان شعر، ومواهب البديع، وأرجوزة جامع الأقوال في صِيَغ الأفعال، وأرجوزة عمدة الفارض في الفرائض، وتحرير الميزان في العَروض، ونظم المغني في النحو، ونظم التلخيص في المعاني والبيان. توفي سنة 899 هـ. تنظر ترجمته في: ديوان الإسلام 2/ 250، الأعلام 1/ 231، معجم المؤلفين 2/ 118.

(55) ساقطة في المخطوط، والإضافة من حاشية يس 1/ 49.

(56) حاشية يس على التصريح 1/ 49. وفي المخطوط: فيكفي تقديرًا لتنكير وفرضه، والصواب ما أثبتناه.

ISSN : 2410-1818

(57) أبو عبد الله محمد بن حسن اللقاني الشهير بناصر الدين اللقاني، من علماء مصر في القرن العاشر، وأقرأ العلم نحوًا من ستين سنة، وعمّر حتى انحصر الأزهر في تلامذته وتلامذة تلامذته، انتهت إليه رئاسة العلم في مصر بعد موت أخيه الشمس، واستفتي من سائر الأقاليم. له من التصانيف: حاشية على التوضيح لابن هشام، وحاشية على المحلّى على جمع الجوامع، وحاشية على شرح السعد للعقائد، وشرح خطبة المختصر، وغير ذلك. توفي سنة 958 هـ. تنظر ترجمته في: شجرة النور الزكية 1/ 392، معجم المؤلفين 11/ 167.

(58) الإضافة من حاشية يس 1/ 49.

(59) انظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك 1/ 46.

(60) حاشية يس على التصريح 1/ 49 - 50.

(61) اصطلح عليه بعضُ النحاة بالشبه الاستعماليّ، "بأنْ يكون الاسمُ عاملًا في غيره، ولا يدخل عليه عامل مطلقًا يؤثّر فيه، فهو كالحرف: في أنّه عاملٌ غير معمول، كأسماء الأفعال". النحو الوافي 1/ 91.

(62) في المخطوط: لأنّهما.

(63) زهير بن أبي سُلمى المزنيّ المضريّ، من أصحاب المعلقات وحكيم الشعراء في الجاهليّة، ولد في بلاد مُزَينة بنواحي المدينة، أقام في الحاجر من ديار نجد، واستمر بنوه فيه بعد الإسلام، وكان ينظم القصيدة في شهر، وينقّحها ويهذبها في سنة، لذا سمّيت بعض قصائده بالحوليّات. اشتهر بالدعوة إلى الصلح ونبذ الحرب، والإكثار من الحكم والتأمل في الحياة. توفي قبل الهجرة بنحو ثلاث عشرة سنة. تنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء 51/1، والأعلام 52/3.

(64) البيت من الكامل، والشاهد فيه (نزالِ) بمعنى: انزلْ، وهو من شواهد كتاب سيبويه 3/ 271، والمقتضب 3/ 370، والأصول في النحو 2/ 132. قال السيرافي: "يريد: نعم الرجلُ الذي يلبس الدرع ويحشوها ببدنه؛ أي يملأها. والمعنى: نعم الشجاعُ أنت إذا تداعى الفرسان للنزول، وإنما يتداعَون للنزول إذا اشتدّت الحرب وتضايق الأمر". شرح أبيات سيبويه 2/ 212 - 213.

(65) شرح التصريح على التوضيح 1/ 44- 45.

(66) من الأمثلة التي أضافها الشاطبي: «ضرابِ من: اضربْ، وخراجِ من: اخرجْ، وعمالِ من: اعملْ، وجبارِ من: اجبرْ، ونعاءِ من انعَ. انظر: المقاصد الشافية 5/ 352.

(67) في المخطوط: وتأثرها.

ISSN : 2410-1818

(68) قال الشيخ خالد الأزهريّ: "وتفتقر كلّ الموصولات الاسميّة مختصّة كانت أو مشتركة إلى صلة تتصل بها؛ لأنّها نواقص لا يتمّ معناها إلا بصلة متأخرة عنها لزوما؛ لأنّ الصلة من كمال الموصول، ومنزلة منزلةَ جزئه المتأخّر". شرح التصريح على التوضيح 1/ 167.

(69) جاء في شرح ابن عقيل: "تسمية (الألفيّة) مأخوذة من قوله في أولها: وأستعين اللّه في ألفيّه... مقاصد النحو بها محويّه، وتسمية (الخلاصة) مأخوذة من قوله في آخرها: حوى من الكافية الخُلاصه- كما اقتضى رضا بلا خصاصه" 1/ 5.

(70) في المخطوط: وكا افتقار، والصواب ما أثبتناه. وانظر: ألفيّة ابن مالك ص 106.

(71) انظر: شرح شذور الذهب للجوجري 1/ 274، و شرح الأشمونيّ 1/ 43، وحا شية الـ صبّان 1/ 82.

(72) في المخطوط: هي، والصواب ما أثبتناه.

(73) سورة المائدة، 119.

(74) انظر: شرح شذور الذهب للجوجري 1/ 274، و شرح الأشموني 1/ 43، وحا شية الـ صبان 1/ 82.

(75) أيْ: مَن له قدرٌ مِن التحصيل والفهم، وهي من عبارات الأصوليين، ومثلها: لا يخفى على ذي تحصيل، ولا يخفى على من له لأدنى تحصيل. انظر: طبقات الشافعية الكبرى 3/ 249، فرائد الأصول ص 159.

(76) انظر: شرح التصريح على التوضيح 1/ 46.

(77) في المخطوط: الخبى، والصواب ما أثبتناه.

(78) البيت من الطويل، ينسب للفرزدق وليس في ديوانه كما ينسب إلى عملس بن عقيل، والحبى: جمع حِبوة بكسر الحاء، يريد أوساط الأعداء. وبيض المواضي: السيوف. ليّ العمائم: أراد الرؤوس. وهو من شواهد: شرح الكافية الشافية 2/ 938، أوضح المسالك 3/ 105، المقاصد الشافية 3/ 1311.

(79) رأي البصريين أنّ إضافة (حيثُ) إلى مفردٍ نادرٌ، وهم لا يجيزون هذه الإضافة إلا فيما سمع عن العرب، وأجاز الكسائيُّ ذلك. انظر: شرح التسهيل لابن مالك 2/ 232، التذييل والتكميل 8/ 66، ووصف ابنُ الناظم هذه الإضافة بالشذوذ، انظر: شرحه على الألفية ص 279.

(80) في المخطوط: ذوا وإذْ، والصواب ما أثبتناه.

(81) في المخطوط: يقضي.

(82) حاشية يس على التصريح 1/ 52، والنصّ منقول عن الحفيد.

ISSN : 2410-1818

(83) المعلوم في الفعل (رضي) أنّه يتعدّى بحرف الجرّ (عن)، فنقول: رضي اللّهُ عنه، بيد أنّ استعمال المؤلِّف للفعل هنا (رضيَهُ اللّهُ) ربّما كان على معنى القبول والاختيار، إذ يقال: رضي فلانٌ بالقسمة، أيْ: قبلها أو تقبّلها، ونقول: الإسلام رضيَه اللّهُ لعباده؛ أيْ: اختاره وقبله، فيكون معنى: رضيَه اللّهُ: تقبّله اللّه. قال ابنُ القطاع الصقلي: "رضيتُ الأمرَ والشاهد رضىً: قبلتهما" الأفعال 2/ 75.

(84) قال الشاطبيّ: "المُعرب ما سَلِمَ عن شبه الحرف، فاقتضى أنّ شيئًا من الأشياء غير شبه الحرف لا يُبنى له الاسم، وهذا مذهب سيبويه. ألا تراه قال: وأمّا الفتح والضمّ والكسر والوقف فللأسماء غير المتمكّنة المضارعة عندهم ما ليس باسمٍ ولا فعلٍ مما جاء لمعنى ليس غيرُ نحو: سوف وقد، فموجب البناء عنده شيءٌ واحدٌ". المقاصد الشافية 1/ 94.

(85) انظر: المقتضب 4/ 248، الإيضاح في علل النحو ص 105.

(86) ياء النفس وياء المتكلم شيءٌ واحدٌ. انظر: شرح الفارضي على الألفية 1/ 184، النحو الوافي 1/ 280.

(87) ألفية ابن مالك، ص 106.

(88) المتهدّمات هو الاسم القديم لبلدة العامرات العمانيّة، وهي بلدة تغيّر اسمها أكثر من مرة، إذ كانت تُعرف قديمًا في وقت ازدهارها بالفتح؛ لأنّها كانت في مقدّمة قرى الوادي، فهي التي يُستفتح بها، وتستقبل كلّ من يقصد تلك القرى، فكأنّها المدخل والبوابة الرئيسة لهذه القرى. وبعد مدّةٍ أصابها الجفافُ الذي تسبّب في نزوح قاطنيها عنها، وتهدّمت بيوتها وجدرانها التي بنيت من الطين والحجارة - وما تزال شاهدة عليها- فغدتْ تعرف بالمتهدّمات، ثم غُيّر مسمّاها بعد مدّة إلى العامرات حين دبّت فيها الحياة من جديد وعمّرت أراضيها، فأصبحت عامرةً بمن فيها وما فيها. انظر: مقالة هوية مدينة العامرات.

(89) الشيخ الفقيه القاضي الأديب سعود بن سليمان بن محمد بن أحمد بن عبد اللّه الكندي، أحد قضاة عُمان وأهل العلم والأدب فيها في القرن الرابع عشر الهجريّ، ولد في بلدة المتهدّمات (العامرات حاليا) في السابع عشر من رجب سنة 1329هـ، ونشأ في بيت علم وصلاح. شملت معارفه: الفقه، وأصول الدين، واللغة العربيّة والأدب، وظهر أثر دراسته العربية في شعره وفي نسخه لبعض المتون والمنظومات العلميّة. وتدل آثاره المخطوطة على عنايته المبكرة بالنحو؛ فقد نسخ سنة 1352هـ منظومة الإمام نور الدين السالمي المسمّاة: بلوغ الأمل في نظم الجمل، كما ارتبط اسمه بعددٍ من المخطوطات العلميّة التي نسخت له أو كانت في حيازته. توفي رحمه اللّه في مسقط سنة 1387 هـ. تنظر ترجمته في: معجم القضاة العُمانيين 317/1، معجم شعراء الإباضيّة 154/1.

(90) جاء في آخر الرسالة: "قال المصنّفُ: معنى قول النحاة (منع من ظهوره اشتغال المحلّ بالحركة المناسبة) أي: اشتغال المحلّ الذي يظهر عليه الإعرابُ في الأصل قبل إضافته الاسم إلى ياء المتكلم

ISSN : 2410-1818

كغلامٍ وكتاب، تقول: هذا غلامٌ، ورأيتُ غلامًا، ومررتُ بغلامٍ، وكذا (كتاب) فمحلّ الإعرابِ الميم من غلام والباء من كتاب، وهو الحرف الآخر الذي يختلف باختلاف العوامل الداخلة عليه، فإذا أضيف ذلك الاسم إلى ياء المتكلم جعل في آخره - وهو المحلّ الذي يظهر عليه الإعرابُ قبل إضافته- حركةٌ تناسب الياءَ وهي الكسرة، فاشتغل المحلّ الذي يظهر عليه الإعرابُ بتلك الحركة فيه نحو: جاء غلامِي، ورأيتُ غلامِي، ومررتُ بغلامِي، وكذا بقية الأسماء فافهم. انتهى نقلًا من خطّه الكريم، حرّره: سعود بن سليمان بيدِه.

ISSN : 2410-1818

ثبت المصادر والمراجع

1. الأصول: دراسة ابيستمولوجيّة للفكر اللغويّ عند العرب، تمام حسّان، عالم الكتب، القاهرة.
2. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل السرّاج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م.
3. الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط 7، 1986م.
4. الاقتراح في أصول النحو وجدله، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ، حقّقه وشرحه: محمود فجال، وسمّى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، ط 1، 1989م.
5. أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، أبو محمد عبد الله بن يوسف (ابن هشام الأنصاريّ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، 2000م.
6. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزَّجَّاجيّ، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط 5، 1986م.
7. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطيّ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، بيروت، 2009م.
8. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيّان الأندلسيّ، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا.
9. التصريح على مضمون التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهريّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2000م.
10. التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسيّ، تحقيق وتعليق: عوض حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، 1990م.
11. حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعيّ، دار الفكر، بيروت، ط1، 1424هـ -2003م.
12. حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ لألفيّة ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبّان، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1997م.
13. حاشية يس على شرح التصريح، يس بن زين الدين العليميّ الحمصيّ، دار الفكر، بيروت، د.ت.
14. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنيّ، تحقيق: محمد علي النجّار، دار الهدى للطباعة، بيروت، ط 2، 1990م.

ISSN : 2410-1818

15. الخلاصة في النحو (ألفية ابن مالك)، جمال الدين محمد بن عبد الله (ابن مالك الأندلسيّ)، تحقيق: عبد المحسن بن محمد القاسم، متون طالب العلم، المملكة العربية السعوديّة، ط 4، 2021م.
16. درّة الحجال في أسماء الرجال، أبو العبّاس أحمد بن محمّد المكناسي الشّهير بابن القاضي، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث بالقاهرة والمكتبة العتيقة بتونس، 1971م.
17. سلّم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني المعروف بحاجي خليفة، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة أرسيكا، إسطنبول، 2010م.
18. شجرة النور الزكيّة في طبقات المالكيّة، محمد بن محمد مخلوف، تعليق: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2003م.
19. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، أبو عبد الله بدر الدين بن جمال الدين بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط 2، 2010م.
20. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن العقيليّ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط 20، 1980م.
21. شرح أبيات سيبويه، أبو سعيد يوسف بن أبي سعيد السيرافيّ، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، مراجعة: طه عبد الرؤوف سعد، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة، 1974م.
22. شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، أبو الحسن علي بن محمد الأشمونيّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1998م.
23. شرح الإمام الفارضيّ على ألفية ابن مالك، شمس الدين محمد الفارضيّ، تحقيق: محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1439ه، 2018م.
24. شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله (ابن مالك الأندلسي)، تحقيق: عبد الرحمن السيد وبدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، 1990م.
25. شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أمّ القرى، مكة المكرمة، 1982م.
26. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم الجوجريّ، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثيّ، عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة، المدينة المنورة، 2004م.
27. شقائق النعمان على سموط الجمان في أسماء شعراء عُمان، محمد بن راشد الخصيبي، وزارة التراث القوميّ والثقافة - سلطنة عُمان، ط2، 1989م.
28. ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجّار، مؤسّسة الرسالة، بيروت، 1999م.

ISSN : 2410-1818

29. طبقات الشافعيّة الكبرى، تاج الدين عبد الوهّاب بن تقي الدين السبكيّ، تحقيق: محمود الطناحيّ وعبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط 2، 1993م.

30. طبقات فحول الشعراء، أبو عبد الله محمد بن سلّام الجمحيّ، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدنيّ، جدّة، 1980م.

31. علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله (ابن الورّاق)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، 1999م.

32. كتاب الأفعال، أبو القاسم علي بن جعفر السعديّ (ابن القَطّاع)، عالم الكتب، بيروت، 1983م.

33. الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، أبو البقاء أيوب بن موسى الكفويّ، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصريّ، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1981م.

34. الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، نجم الدين محمد بن محمد الغزيّ، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1997م.

35. لمع الأدلة، أبو البركات الأنباريّ، تحقيق: سعيد الأفغانيّ، دار الفكر، دمشق، 1957م.

36. المسائل العسكريّات في النحو العربيّ، أبو علي الحسن بن أحمد النحويّ، تحقيق: علي جابر المنصوريّ، الدار العلميّة الدوليّة ودار الثقافة، عمّان، 2002م.

37. معجم أعلام الإباضيّة من القرن الأوّل الهجريّ إلى العصر الحاضر (قسم المشرق)، محمد صالح ناصر الجزائريّ وسلطان بن مبارك الشيبانيّ العُمانيّ، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت - لبنان، ط1، 1427هـ - 2006م.

38. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، 1957 - 1961م.

39. معجم شعراء الإباضيّة (قسم المشرق)، فهد بن علي بن هاشل السعديّ، مكتبة الجيل الواعد، ط1، 1428هـ -2007م.

40. معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضيّة (قسم المشرق)، فهد بن علي بن هاشل السعديّ، مكتبة الجيل الواعد، ط1، 1428هـ -2007م.

41. معجم القضاة العمانيين، د.عبدالله بن راشد السيابيّ، مكتبة خزائن الآثار، بركاء-سلطنة عُمان، ط1، 1438هـ -2017م.

42. المفصّل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشريّ، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، 1993م.

ISSN : 2410-1818

43. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبيّ، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين ومحمد إبراهيم البنا، وعياد بن عيد الثبيتي، جامعة أمّ القرى، مكة المكرمة، 2007م.

44. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1964م.

45. الموسوعة الميسّرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، جمع وإعداد: وليد بن أحمد الحسين الزبيريّ وآخرين، مجلة الحكمة، مانشستر، بريطانيا، 2003م.

46. النحو الوافي، عبّاس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط 15، 1991م.

47. نهضة الأعيان بحرّية عمان، أبو بشير محمد شيبة بن نور الدين عبد اللّه بن حميد الساليّ، دار الجيل الواعد، بيروت لبنان، ط1، 1419هـ-1998م.

48. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطيّ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقيّة، مصر، 2007م.

49. هوية مدينة العامرات، طارق الصابريّ، مقالة في صحيفة الأنباء العربيّة (آن)، المملكة العربيّة السعوديّة، بتاريخ 15/4/ 2019م.

50. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفديّ، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 2000م.

ISSN : 2410-1818

مجلــة الأندلس للعلوم الإنسانيـة والاجتماعيـة
مجلــة دوليـــة شهـريـــة علميـــة محكمـــة
الترقيـم الدولي الإلكتروني: ISSN:2410- 521X
الترقيـم الدولـي الورقـي :ISSN:2410- 1818
البريد الإلكتروني : journal@andalusuniv.net

المجلــة مفهرســة فــي المواقــع الآتيــة :

العام	2021	2022	2023	2024	2025
معامل أرسيف	0.2692	0.1954	0.3759	0.3068	0.5978
معامل التأثير العربي	1.60	1.73	1.25	1.55	1.59